الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الملـتقى الوطـــني الأول حـــــــول:
الفساد وتأثيره على التنمية الإقتصادية
يومي 24 و 25 أفريل 2018

العنوان الرئيسي للدراسة: تحليل وضعية مؤشر الحد من الفساد و الحكم الراشد في الجزائر في ظل الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر2000-2016

الباحث الأول: د/ أحمد نصير
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر
necir-ahmed@univ-eloued.dz

الباحث الثاني: د/ يونس زين
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي،الجزائر
zine-younes @univ-eloued.dz

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على أهم الاصلاحات الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين مع النتائج المحققة من ذلك، تعتمد برامج الإصلاح الاقتصادي للجيل الأول على العديد من الافتراضات لعل أهمها الاعتماد على آلية السوق كأساس لتخصيص الموارد وتوزيع الدخل، إلا أن التجارب تشير إلى أن هذه البرامج قد رافقتها العديد من المشاكل الخاصة بفشل السوق، هناك مناقشات عديدة لمسألة التعارض بين نموذج " **إجماع واشنطن** " أو ما تسمى بإصلاحات الجيل الأول وبين ثم المسار الثاني والذي يظهر كيف انتقلت الجزائر عبر رسم برامج إصلاحية، ثم المسار الجديد والمتعلق بمسار الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية والذي يعتبر موضوعا لم ينل حظه بكفاية من الدراسة والتقييم.

الكلمات المفتاحية: الاصلاح الاقتصادي، الحكم الراشد، الاصلاح المؤسسي، الاصلاح الاداري.

Abstract:

Cette étude vise à mettre en évidence les réformes économiques les plus importantes menées par l'Algérie dans les années soixante et soixante-dix du vingtième siècle avec les résultats obtenus, les programmes de la réforme économique de la première génération sur de nombreuses hypothèses sur la base que peut-être le plus important de compter sur le mécanisme du marché comme base pour l'allocation des ressources et la répartition des revenus, mais l'expérience montre que ces programmes ont été accompagnés par de nombreux problèmes de défaillance du marché privé, il y a beaucoup de discussions sur la question du conflit entre le modèle «consensus de Washington» ou les soi-disant réformes de la première génération et puis la deuxième piste, qui montre comment déplacé Algérie à travers les programmes de réforme des frais, puis le nouveau chemin d'accès et la génération de chemin la seconde des réformes économiques, qui fait l'objet n'a pas été donné assez de chance de l'étude et de l'évaluation.

تمهيد: إن مفهوم النمو نال حيزا كبيرا من الاهتمام بهدف معرفة مصادره وأساليب تحقيقه وكيفية استدامته، والمحيط والبيئة المدعمة له، وعلاقته بالإصلاحات الاقتصادية، وقد تعزز هذا الاتجاه بعد تخلي دول المغرب العربي عن نظام التخطيط المركزي والإعلان عن تبني نظام اقتصاد السوق كبديل لتحقيق النمو القابل للاستمرار بعد مسيرة طويلة امتدت لأكثر من ثلاثين عام كانت تركز فيها أنظمة التخطيط السابقة على زيادة الإنتاج والنمو من خلال وضع أرقام كمية مستهدفة للإنتاج مع هدر كبير للتكاليف، مع العلم أن هاته البرامج عانت من قصور كبير يرجع أساسا إلى هذه البرامج في حد ذاتها، التي حاولت التعايش مع أنظمة اقتصادية عرفتها البلدان النامية ميزها التوجه الإداري والتخطيط المركزي وهذه الأنظمة تتميز بغياب الحوافز، وانتشار الفساد وعدم الكفاءة تجعل من الصعوبة تحقيق أهداف برامج الإصلاح الاقتصادي في ظل هذه المواءمة والتعايش.

كانت الخيارات التنموية للجزائر، خيارات ذات توجهات متباعدة بعد الاستقلال، تعتمد على تصدير المواد الأولية فهي اقتصاديات ريعية، فالتحدي الذي واجه الدولة الجزائرية هو كيفية الانتقال من نظام اقتصادي ريعي تسيطر عليه الدولة مركزيا إلى نموذج اقتصادي تنافسي محدثا لفائض الدخل ويخلق فرصا للشغل.

فشلت دول المغرب العربي والتي منها الجزائر في خياراتها التنموية، مما أدى لتبنيها لسياسة التصحيح الهيكلي، أو ما يعرف بالجيل الأول من الإصلاحات التي نجحت في بلدان وفشلت في أخرى. ضمن هذا الاطار الفكري تظهر إشكالية هذا البحث :

هل نجحت برامج الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، والحكم الراشد في الحد من الفساد ؟

❖ **أهمية البحث:**

تظهر من خلال الاستراتيجيات التنموية التي اتبعتها الجزائر في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين مع النتائج المحققة من ذلك، ثم المسار الثاني والذي يظهر كيف انتقلت الجزائر عبر رسم برامج إصلاحية، ثم المسار الجديد والمتعلق بمسار الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية والذي يعتبر موضوعا لم ينل حظه بكفاية من الدراسة والتقييم.

❖ **أهداف البحث:**

نود تحقيق مجموعة من الأهداف نوجز أهمها في:

. إظهار وتأسيس لمدخل تنموي منظم وخاص بسياسات وبرامج الإصلاحات يسمح بفهمها لنتائجها وآثارها.

. دراسة آثار تطبيق الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، طالما تم التوصل إلى نتائج سلبية من خلال تطبيق الجيل الأول.

❖ **. المنهج والأدوات المستخدمة:**

تم استخدام عدة مناهج في الوقت نفسه حسب ما تقتضيه طبيعة هذه الدراسة،فاستخدم المنهج الوصفي في استعراض الاطار النظري للاصلاحات الاقتصادية ، إلى جانب استعراض استشراف الاقتصاد الجزائر في تطبيق الجيل الثاني وذلك من خلال اختيار مؤشر الحكم الراشد.

أولا: ماهية الإصلاح الاقتصادي، الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية

تهدف سياسات الإصلاح الاقتصادي في مراحلها الأولى، إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال إزالة أوجه الخلل والمعوقات الموجودة في الاقتصاد والتي تحد من انطلاق هذا الاقتصاد، وتحقيق النمو المنشود، يأتي بعد تحقيق الاستقرار تسعى تلك السياسات إلى تكييف الاقتصاد وتهيئته للاندماج في الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال تحريره من القيود المفروضة عليه وترك قوى السوق تعمل بحرية وذلك بما يكفل التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية للمجتمع.

1. مفهوم الإصلاح الاقتصادي: يعّد مفهوم الإصلاح الاقتصادي شأنه شأن العديد من المفاهيم في حقل العلوم الإنسانية ميدانا لتعدد الاتجاهات واختلاف المنطلقات ولذلك اختلفت التعريفات والمفاهيم الخاصة به وهناك عدة مفاهيم تتقاطع فيما بينها وتطابق أحياناً منها فهناك (إعادة الهيكلية، التكييف الهيكلي، التصحيح الهيكلي، التعديل الهيكلي، الإصلاح الهيكلي).

ويعرف الإصلاح الاقتصادي أيضا بأنه (مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي في الدولة).[1]

2. مسببات الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية..

تعتمد برامج الإصلاح الاقتصادي للجيل الأول على العديد من الافتراضات لعل أهمها الاعتماد على آلية السوق كأساس لتخصيص الموارد وتوزيع الدخل، إلا أن التجارب تشير إلى أن هذه البرامج قد رافقتها العديد من المشاكل الخاصة بفشل السوق، ويرجع هذا الفشل إلى العديد من الأسباب منها ما هو مرتبط بعمل آلية السوق، ومنها ما هو مرتبط بغياب المؤسسات الحاكمة لعمل الأسواق. لذلك فإن الأسواق بحاجة إلى دعم من المؤسسات من أجل أداء جيد.

هناك مناقشات عديدة لمسألة التعارض بين نموذج " إجماع واشنطن " أو ما تسمى بإصلاحات الجيل الأول وبين متطلبات التنمية الشاملة والمطردة في دول الجنوب من جهة أخرى، وهو ما سوف يقود أيضا إلى النظر في النتائج العملية لهذا النموذج ولبرامج التكييف الهيكلي التي ارتبطت به .

3.. تعريف الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية

تعرف بإصلاحات الجيل الثاني " Réformes du seconde génération " لأنها تعتبر تكملة الجيل الأول، كما تعد بمثابة توسع لإجماع واشنطن الذي أطلق عليه ما بعد واشنطن، وآخرون يفضلون إجماع واشنطن الموسع.

قام الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية على ضوء الانتقادات الموجهة إلى المؤسسات الدولية في أعقاب الأزمات نهاية سنوات التسعينات حيث نشأت الحاجة إلى الجيل الثاني من الإصلاحات من مصدرين رئيسيين هما[2]:

.الاعتراف المتزايد بان السياسة الموجهة نحو السوق قد لا تكون كافية دون أكثر جدية للتحول المؤسساتي.

. الرد على الانتقاد المتمثل في أن توافق واشنطن يؤدي تدريجيا إلى الفقر، وضرورة تعزيز السياسات الاجتماعية. حيث أن الجيل الثاني ذو طابع مؤسساتي[3].

يختلف محتوى الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية من مصدر لآخر، لكن هناك محاور تظهر بوضوح تدعمها مجموعة أعمال المؤسسات المالية الدولية وكذلك أعمال بعض الاقتصاديين وهي[4]:

الإصلاحات المؤسساتية، مكافحة (إصلاح) الفساد، الحوكمة (الحكم الراشد)، الإصلاح الإداري ومكافحة الفقر.

. الذي سمي إجماع واشنطن الموسع: Dani Rodrik في 2003 و2004 طرح فكرة توسيع إجماع واشنطن بإضافة مقاييس تكميلية للأوامر العشر لوليامسون يضم إجماع واشنطن الموسع فحسب داني رودريك عشر بنود للحفاظ على التماثل مع إجماع واشنطن الأصلي.

لذلك ظهر بديل لاجماع واشنطن أطلق عليه أجندة برشلونة لعام 2004 والتي شارك في اعدادها اقتصاديين مرموقين أمثال بول كروكمان، وجوزيف ستنلجز... وتستنتج أجندة برشلونة لعام 2004 ضرورة بناء المؤسسات اللازمة لاستدامة النمو يستلزم تعاون الأسواق مع الدولة، ويلزم توزيعا عادلا للدخل، وان الإصرار على محاكاة البلدان النامية لمؤسسات البلدان المتقدمة لم ينتج عنه مثل هذه الاستدامة.

وهي تتراوح من مكافحة الفساد، الحوكمة، الإصلاح الإداري، محاربة الفقر... الخ هدف هذه الإصلاحات الجديدة أو ما تسمى . الجيل الثاني . إلى التغلب على عدم الفعالية الواضحة للإصلاحات السابقة التي تعتمد بشكل كبير على تحرير الاقتصاد، الاستقرار والخوصصة وذلك بالتأكيد على الذهاب إلى **الإصلاحات المؤسساتية**.

ولقد كان Naim أول من أكد على أهمية الإصلاحات المؤسساتية في استكمال الجيل الأول من الإصلاحات والذي أطلق عليها اسم الجيل الثاني[5].

الجدول رقم (01): إجماع واشنطن وإجماع واشنطن الموسع.

الجيل الأول والجيل الثاني

إجماع واشنطن	إجماع واشنطن الموسع
1 . انضباط المالية العامة	11 . حوكمة الشركات
2 . إعادة ترتيب أولويات النفقات العامة	12 . مكافحة الفساد .
3 . الإصلاح الضريبي .	13 . مرونة أسواق العمل .
4 . تحرير أسعار الفائدة .	14 . الانضمام إلى ضوابط منظمة التجارة العالمية.

5. سعر صرف تنافسي .	15. الانضمام إلى الرموز والمعايير المالية الدولية.
6. تحرير التجارة .	16. فتح حساب راس المال بحذر .
7. الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل	17. أنظمة أسعار الصرف غير وسيطة .
8. الخوصصة .	18. استقلالية البنوك المركزية/ استهداف التضخم .
9. إلغاء القيود .	19. شبكات الأمان الاجتماعي .
10. حماية حقوق الملكية .	20. محاربة الفقر .

L'impact du consensus de Washington sur les pays "Source: Eric Berr et François Combarnous, , centre d'économie du développement. "en développement: une évaluation empirique Bordeaux, 2004, p16.

. أنظر كذلك : ايمان زوين، مرجع سابق، ص 80.

. **مفهوم المؤسسات:** حسب Douglass North (1990) المؤسسات هي " قواعد اللعبة في المجتمع"، بمعنى أنها تلك القيود التي يتعارف عليها المجتمع لتحكم العلاقات التبادلية بين البشر.

. المؤسسة هي مجموعة " القواعد الرسمية " القوانين والتنظيمات وما يليها "والغير رسمية" "التقاليد والأعراف والعادات"، التي تحكم سلوك الإنسان وطريقة تفاعله مع الآخرين داخل المجتمع[6].

بالنسبة لـ J.Stiglitz 1998، فشل إجماع واشنطن يفسر بضعف الأدوات المستخدمة وبالرؤية الضيقة للتنمية، المرتكزة فقط على النمو الاقتصادي، ما بعد إجماع واشنطن يجب أن يسلم بأن التنمية تتضمن أيضا زيادة في مستوى المعيشة والصحة والتعليم، التي يجب أن تكون مستدامة، منصفة، ديمقراطية ويجب أن تحمي البيئة، للقيام بذلك دعا J.Stiglitz إلى اعتماد تدابير كتعديل النظام المالي، الاستثمار في راس المال البشري، نقل التكنولوجيا نحو الدول النامية وتقوية دور الدولة. فحسب J.Stiglitz التغيير الاجتماعي والمؤسساتي هو الجزء المركزي للجيل الثاني من الإصلاحات[7].

ثانيا: عنوان رئيسي محاور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية

تختلف الكتابات الأكاديمية حول مكونات الجيل الثاني[8] من الإصلاحات الاقتصادية إلا أنها تشترك في العناصر التالية:

1. مكافحة الفساد : نتناول في هذا العنصر كل من مفهوم الفساد والمفاهيم المرتبطة به، وكذا أسبابه ودوافعه[9]:

. شيوع ظاهرة الفساد الاقتصادي: قبل التطرق إلى مفهوم الفساد نستعرض كيفية شيوع ظاهرة الفساد الاقتصادي وفق مبررين أساسيين[10]:

. الفشل غير المتوقع للبرامج المالية التي أودعتها هيئات دولية كبيرة مثل (البنك العالمي)، لدى الدول التي تمر بمصاعب اقتصادية، نتيجة سوء استخدام هذه المساعدات.

. تنامي ظاهرة الفساد، وانتشارها على نطاق واسع ضمن رقعة الدول النامية وبين بعض الشركات الصناعية ذاتها.

2.1. مفهوم الفساد[11]:

وضع البنك الدولي تعريفا للأنشطة التي تندرج تحت تعريف الفساد على النحو التالي: "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية، فضلا على أن الفساد يحدث عن طريق استعمال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة"[12].

ويشير هذا التعريف إلى آليتين رئيسيتين من آليات الفساد:

. وضع اليد على **" المال العام "** والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي، وفي قطاع الأعمال العام والخاص[13].

. مفاهيم مرتبطة بمصطلح الفساد: إن مفهوم الفساد يجرنا إلى عدد من المصطلحات المرتبطة بهذا الموضوع منها مفهوم المساءلة ومفهوم الشفافية ومفهوم غسيل الأموال:

- **المساءلة:** يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساءلة على أنها الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم، والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية المتطلبات اللازمة منهم وقبول (بعض) المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش[14].

- **الشفافية:** ظاهرة تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة، فهي تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما أن يجمعوا معلومات حول هذا الشأن قد يكون لها دور حاسم في الكشف عن المساوئ وفي حماية مصالحهم، وتمتلك الأنظمة ذات الشفافية إجراءات واضحة لكيفية صنع القرار على

الصعيد العام، كما تمتلك قنوات اتصال مفتوحة بين أصحاب المصلحة والمسؤولين، ووضع سلسلة واسعة من المعلومات في متناول الجمهور[15].

. كما يظهر ما يسمى بغسيل الأموال: وفق تعريف خبراء التدريب ببرنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات فإن غسيل الأموال هو عملية يلجأ إليها من يتعاطى الإتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة لإخفاء وجود دخل أو لإخفاء مصدره غير المشروع، أو استخدام الدخل في وجه غير مشروع، وبعبارة بسيطة التصرف في النقود بطريقة تخفي مصدرها وأصلها الحقيقي[16].

إن لانتشار ظاهرة الفساد آثار سلبية على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، وتبدو هذه الآثار في المدى المتوسط، حيث يمكن تسجيل ورصد الآثار التالية[17]:

. يؤثر الفساد على أداء القطاعات الاقتصادية ويخلق أبعاد اجتماعية، حيث يضعف من النمو الاقتصادي، مما يؤثر على استقرار وملائمة مناخ الاستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع ويهدد نقل التكنولوجية، كما يضعف من حوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية، وخاصة عندما تطلب الرشاوى من أصحاب المشاريع لتسهيل قبول مشاريعهم، أو يطلب الموظفون المرتشون نصيبا من عائد الاستثمار. وفي هذا الصدد يعتبر الفساد ضريبة ذات طبيعة ضارة وبشكل خاص معيقة للاستثمار، مما يرفع التكلفة الاجتماعية للمشروعات ويخفض العائد على الاستثمار.

2.2. وسائل مجابهة الفساد:

يمكن أن يحارب الفساد الاقتصادي من خلال ما يلي:

- ✓ **النظر إلى الفساد ضمن نطاق جودة نظام الإدارة العامة والتغيير المؤسساتي**: إن تشجيع سيادة القانون وحماية حقوق الملكية وحرية الصحافة والتنافس السياسي والشفافية بشكل عام، وفي حق السياسة بشكل خاص (كما في تمويل الحملات الانتخابية) ، حيوي الأهمية. كما تلعب الآليات التي تسمح للمواطنين بأن يكون لهم صوت فعال دورا مركزيا.
- ✓ **قوة البيانات والشفافية:** تستخدم البلدان التي تتبنى الإصلاحات البيانات لقياس ومراقبة مدى التقدم في مجال جودة نظام الإدارة العامة وللمساعدة على اتخاذ القرارات في هذا المجال وفيما يتعلق بمكافحة الفساد، ينبغي منح المزيد من التشجيع لإجراءات تعزيز الشفافية، مثل قوانين حرية المعلومات وإفصاح كبار الرسميين عن ممتلكاتهم علنا وتوفير سجل تصويت البرلمانيين للعموم.
- ✓ **الشفافية المالية**: تعد الشفافية المالية شرط أساسي لسلامة السياسة المالية والاقتصادية فمثلا نشر وثيقة الميزانية التي يتم عرضها بوضوح في الموعد المناسب، يضفي الانضباط على العمليات الحكومية.

✓ **المساءلة:** يشكل مبدأ المساءلة قيدا على سلوك القائمين على شؤون السلطة ويلزمهم باحترام حقوق ورغبات المواطنين.

. الخصخصة السريعة: من خلال سوق مالي كفئ ، وتفكيك احتكارات الاقتصاد يمكن أن تسهم كثيرا في تقليل نطاق الفساد.

وفقا للمنظور الذي يركز على الجانب الأخلاقي فيعرف الفساد بسوء استخدام السلطة واحتكار المناصب في غياب المساءلة. فصاغ (Klitgaard) معادلة الفساد كما يلي[18]:

الشكل رقم (01): مداخل الفساد

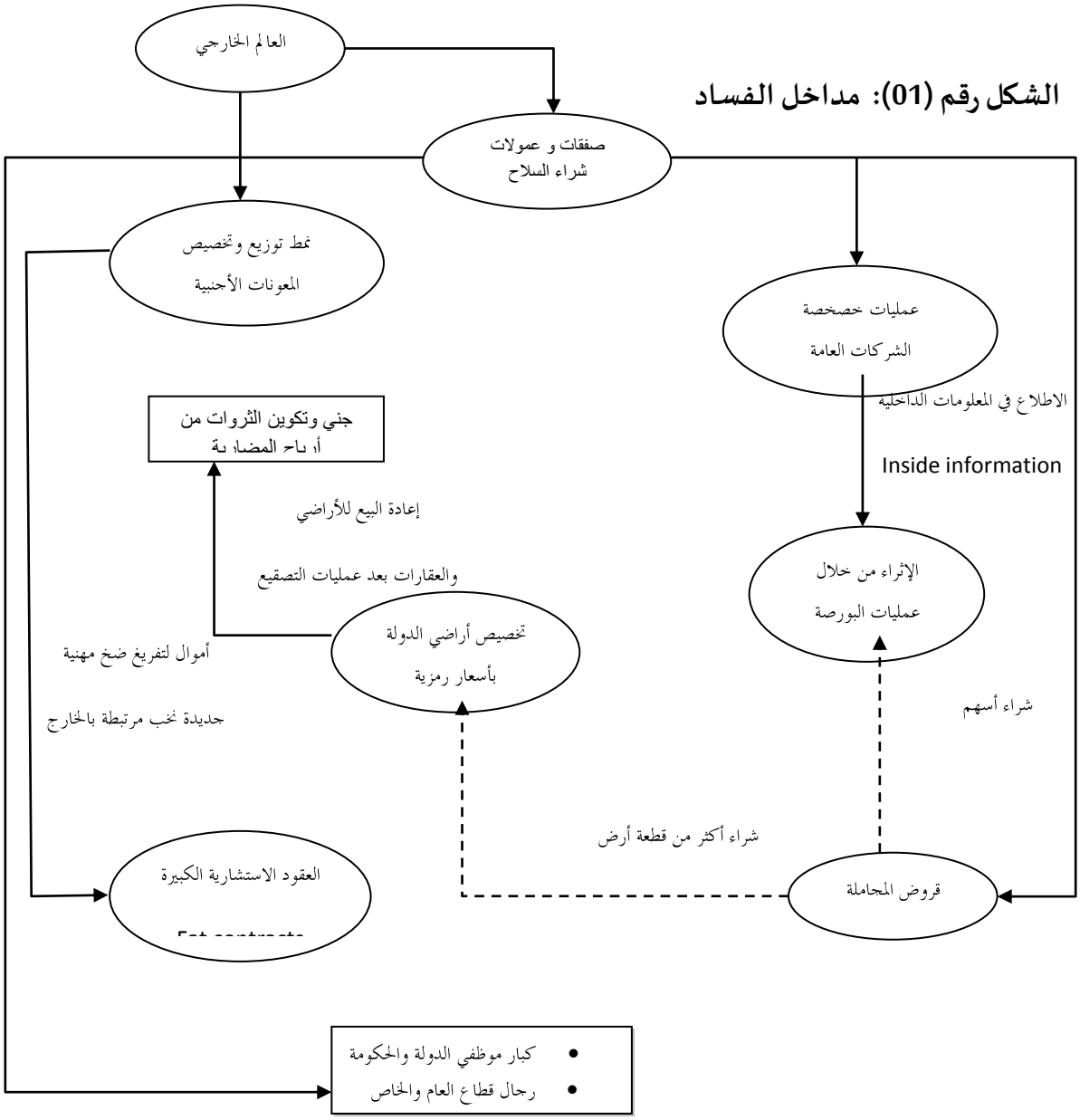

2.الإصلاح المؤسسي:

خلاصة الفكر المؤسسي تتمثل في محاولته تحديد دور المؤسسات في تعزيز/إعاقة النمو الاقتصادي. وبالرغم من أن الفكر المؤسسي-على خلاف باقي مدارس الفكر الاقتصادي- لا يمكن تنظيمه أو عرضه في مجموعة من

النظريات والمبادئ ويعتبره الكثيرون من الضخامة والتنوع بما لا يمكن من حصره "إلا أنه يمكن التمييز بين مرحلتين فكريتين أسهمتا في تكوين الصورة الحالية للاقتصاد المؤسسي وهما: المدرسة المؤسسية القديمة، ومدرسة الاقتصاد المؤسسي الجديد.

1.2.الاقتصاد المؤسسي الجديد: رغم أنه لا يوجد تعريف موحد ومحدد للاقتصاد المؤسسي الجديد إلا أنه يمكن وصفه بأنه توجه بحثي حديث نسبيا لتحليل العديد من قضايا التنمية يؤكد على الأدوار الاقتصادية التي تلعبها المؤسسات ويسعى إلى تقديم فهم أفضل وأكثر واقعية لعمل النظام الاقتصادي مستعينا بتحليلات العلوم الاجتماعية الأخرى، ومن ثم فهو يدرس العديد من الموضوعات الاقتصادية مع إدخال الجانب المؤسسي في التحليل. وعلى خلاف المدرسة المؤسسية القديمة، فإن الاقتصاد المؤسسي الجديد لا يرفض النظرية النيوكلاسيكية[19]، وإنما يرفض فقط بعض فروضها الغير الواقعية وعلى رأسها نجد توافر المعلومات والحقائق الكاملة، غياب تكلفة المعاملات، الرشادة التامة لدى الأفراد، انعدام تأثير القوى التاريخية والثقافية والقيم الدينية أو ما يعرف بالمؤسسات غير الرسمية.

وفيما عدا ذلك فإن الاقتصاد المؤسسي الجديد يرتكز على النظرية النيوكلاسيكية مع التعديل والتوسع فيها لتصبح أكثر واقعية، بل إن المؤسسيين الجدد استخدموا أدوات المدرسة النيوكلاسيكية لتحليل المؤسسات. ويقوم الفكر المؤسسي على المبدأين التاليين[20]:

. وجود تكاليف ضخمة لإتمام المعاملات في جميع الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي يسعى أطراف العملية الاقتصادية الباحثين عن الربح إلى دراسة كيفية تقليل هذا النوع من التكاليف و ذلك على خلاف المدرسة النيوكلاسيكية والتي تعنى فقط بتكاليف التحويل/ الإنتاج.

.تكلفة الحصول على المعلومات تكاد تكون هي الجزء الأكبر من تكاليف المعاملات، وذلك على خلاف افتراض حرية الحصول على المعلومات الذي تقوم عليه المدرسة النيوكلاسيكية.

ويعتبر هذا الاقتصاد علما معاصرا، إذ ما زال يشهد إضافات ويتضمن فروعا فكرية جديدة، ومن أهم فروع الاقتصاد المؤسسي الجديد: (تكاليف المعاملات، اقتصاديات المعلومات غير الكاملة، اقتصاديات التعاقد وحماية الملكية، الاقتصاد الاجتماعي الجديد، العمل الجماعي، التاريخ الاقتصادي الجديد، حوكمة الشركات وسلوك المنظمات).

2.2.مستويات تحليل الاقتصاد المؤسسي:

ومع تنوع وتعدد فروع الاقتصاد المؤسسي الجديد، نميز بين أربع مستويات من التحليل[22]:

- **المستوى الأول . المؤسسات غير الرسمية:** وتهتم بدراسة العادات والتقاليد باعتبارها المؤسسات الدفينة (المطمورة) والتي يشار لها عادة بالمؤسسات غير الرسمية، ويعد الدين من أقوى العوامل

التي تؤثر على هذا المستوى، وهذا النوع من المؤسسات يتطور بصعوبة بالغة وقد يستغرق تطوره قرونا وأزمنة.

- **المستوى الثاني . المؤسسات الرسمية:** ويقصد بها مجموعة القواعد العامة الرسمية والتي تقع في خلفية أي اتفاق كالقواعد السياسية والقانونية والاجتماعية والتي تنشأ في إطارها المعاملات وتشكل الأساس في الإنتاج والتبادل والتوزيع، وبالتالي تتشكل البيئة المؤسسية الرسمية من القواعد الرسمية المعلنة كالدستور والقوانين، وعادة ما يحظى هذا النوع من المؤسسات باهتمام الاقتصاديين لأنهم يرونه بوضوح فرصة لخلق الإطار المؤسسي الملائم.

ورغم أن البيئة المؤسسية هي نتاج لأهداف ومعتقدات واختيارات الأفراد، وبالتالي فهي تنشأ بصورة تلقائية تعكس اختيارات الأفراد إلا أنها لا تصمم بصورة مطلقة بشكل معتمد من قبل جهة معينة لتأخذ الطابع الرسمي، و لكن يتوقف مدى سريانها أو إلزامها لأفراد المجتمع على هياكل الحوكمة.

- **المستوى الثالث: هياكل الحوكمة:** إذا كانت المؤسسات الرسمية هي التي تحكم العلاقات والتعاملات في المجتمع، فإن سريان هذه المؤسسات يتطلب وجود إطار كلي حاكم يضمن سريان التعاقدات و حماية حقوق الملكية الفردية من خلال نظام قضائي كفء.

- **المستوى الرابع . تخصيص الموارد:** وهي المؤسسات الخاصة بتوزيع الموارد على الاستخدامات المختلفة، وعلى رأسها عنصر العمل، وهو المستوى الأكثر تقدما والذي يمثل اهتمام علم الاقتصاد عموما ومحور عمل الفكر الاقتصادي الكلاسيكي و النيوكلاسيكي.

. الآليات التي تؤثر بها المؤسسات على الأداء الاقتصادي: يؤكد الاقتصاد المؤسسي الجديد على أن المؤسسات الفعالة تلعب بمجموعة من الأدوار التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف المعاملات، ورفع كفاءة الأسواق وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي المستدام، هذا فضلا عن علاج فشل الأسواق وتشجيع قيام العمل الجماعي ومن بين هذه الأدوار نذكر:

- ✓ حماية حقوق الملكية والحقوق التعاقدية للأفراد من خلال نظام قانوني وقضائي فعال يضمن تطبيق العقود وكفاءة فض النزاعات و نزاهتها.
- ✓ توفير المعلومات اللازمة عن الأسواق والمشاركين فيها وإتاحتها للجميع.
- ✓ حماية المنافسة وتشجيعها عن طريق تيسير إجراءات الدخول والخروج من الأسواق وإجراءات ممارسة الأعمال والتطبيق الفعال لقوانين حماية المنافسة ومنع الاحتكار.

. تبسيط إجراءات التعامل مع الهيئات الحكومية[22].

وهنا يجب أن نوضح أن التصنيف الأساسي للعوامل المفسرة للنمو الاقتصادي يشمل العوامل الاقتصادية والعوامل غير الاقتصادية: الثقافية، السياسية، الجغرافية إلى جانب العوامل المؤسسية، وفي الواقع فإن العقود الأخيرة فقط هي التي شهدت تحول اهتمام الاقتصاديين من الاقتصار فقط على العوامل الاقتصادية إلى العوامل المرتبطة بالهيكل الاجتماعي والثقافي في تفسير الاختلافات في مستويات التنمية الاقتصادية . وعلى العموم يمكن القول أن هناك ثلاثة نماذج عامة لتفسير النمو الاقتصادي للدول[23]:

. النموذج الأكثر شيوعا والذي يعتمد على دالة الإنتاج التقليدية والمعتمد على ما جاء به الاقتصادي الشهير (solow 1965)، وهنا يكون الناتج دالة في رأس المال و العمل (المدخلات) وبالتالي لزيادة الناتج يجب زيادة هاذين العنصرين أو أيا منهما، وتكون الطريقة الوحيدة لزيادة مستوى الناتج مع ثبات مستوى العناصر هي من خلال التقدم التكنولوجي

. النموذج الذي يعتمد على المؤسسات باعتبارها العامل المحدد للنمو الاقتصادي وهو ما يعتمد على ما جاء به كل من (North 1990) و (Landes 1998)، ويقوم هذا النموذج على اعتبار أن إنتاجية أيا من العناصر السابقة سيكون متأثرا بالمناخ المؤسسي المحيط، إلا أن النقاش ما زال لم يحسم بعد حول الأهمية النسبية للقنوات التي تؤثر من خلالها المؤسسات على النمو الاقتصادي، وهنا كذلك يتم التفرقة بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وأحيانا ما يكون تأثير المؤسسات غير الرسمية أهم من تأثير المؤسسات الرسمية[24].

. النموذج الذي يعتمد على العوامل الجغرافية باعتبارها العامل المحدد للنمو الاقتصادي، ويعتمد على ما جاء به (Sachs 2003): و يقوم هذا النموذج على اعتبار أن العوامل الجغرافية والموقع هي العامل المحدد للنمو الاقتصادي، وذلك بالتركيز أساسا على ثلاثة عوامل جغرافية: المناخ، وجود ميناء على مجرى ملاحي والمسافة عن العواصم التجارية العالمية.

وعادة ما يتم النظر إلى النماذج السابقة الذكر بشكل تدريجي، حيث تعتبر عناصر الإنتاج هي المحددات التقريبية أو المباشرة للأداء الاقتصادي، أما العوامل المؤسسية والجغرافية فتعتبر المحددات الأكثر عمقا للأداء الاقتصادي. وبالرغم من أنه لا يزال هناك نقاش مستمر عن أهمية العوامل الثلاثة في تحديد النمو الاقتصادي، إلا أنه هناك شبه اتفاق على أن المؤسسات تمثل العامل الأكثر أهمية وتأثيرا .

في حين تختبر معظم الدراسات النمو الاقتصادي بشكل مباشر، فإن بعضها الآخر يدرس تأثير الأداء المؤسسي على النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر بدلالة الاستثمار، أو الإنتاجية أو التوظيف أو التأثير على بدء الأعمال.

3. الحكم الراشد(الحوكمة):

. أصل ونشأة المصطلح: وظف مصطلح الحكم gouvernance في لغات مختلفة، منذ بضعة قرون حيث استعمل في القرن الثاني عشر في فرنسا في اطار تقني جدا، وفي سنة 1840 في إنجلترا كحل سياسي لحل مشكلة الكساد الاقتصادي وسوء تسيير المملكة.[25]

من جهة أخرى ساهمت التطورات العالمية المتسارعة في استخدام هذا المفهوم من قبل المؤسسات الدولية (البنك العالمي، وصندوق النقد الدولي) للتعريف بمعايير السياسة العامة الجيدة في البلدان المطبقة لبرامج التعديل الهيكلي وسياسات الخوصصة وإعادة الهيكلة التي لم تحقق أهدافها.

كما قوبلت بالنقد للآثار الاجتماعية التي خلفتها من تقشف وتدني المستوى المعيشي مع ما ينجر عنها من سياسات اقتصادية أخرى، لهذا أدركت المؤسسات الدولية أن الإصلاحات الاقتصادية لوحدها غير كافية بدون معالجة القضايا السياسية والاجتماعية، واتفقت على أن طبيعة نظام الحكم في دول العالم الثالث تتميز بقصور وعجز في الأداء بسبب تفشي الفساد وغياب الاطار المؤسساتي الضامن للحكم، وغياب مشروع اقتصادي طموح لا يمكن أن ينجح بدون شرعية سياسية ومؤسساتية فاعلية. فكان البديل حسب المؤسسات الدولية يكمن في ترشيد الحكم من خلال وصفة الحكم الراشد تجاوزا منها لمشكل السيادة، وفي بداية التسعينات القرن الماضي أصبح مفهوم الحكم الراشد متداولا في أدبيات السياسية والاقتصادية والجدول التالي يبرز تطور مفهوم الحكم الراشد[27].

الجدول رقم (02): تطورات مفهوم الحكم الراشد

الفترة الزمنية	التطورات الاقتصادية والسياسية لمفهوم الحكم الراشد
1975.1982	الموجة الليبيرالية: التفكير في الأزمة الاقتصادية، وإعادة صياغة النموذج التنظيمي لما بعد الحرب العالمية الثانية.
1982.1990	إجماع واشنطن، أزمة المديونية وبرامج التعديل الهيكلي وسياسات التصحيح.
1990.1996	الإصلاحات الأصولية الأرثوذكسية، وتوقعات عمليات التحول الديمقراطي
ابتداء من 1996	الدور المؤسسي الجديد، ملتقى الجيل الأول والثاني من الإصلاحات والحاجة لوضع معايير لترشيد الممارسات الدولية (الحكم الراشد ومكافحة الفساد)
ابتداء من 1997	ما بعد مفهوم الحكم الراشد: إعادة التفكير في أنماط العلاقة بين اقتصاد السوق والديمقراطية (دمج البعد الاقتصادي مع البعد السياسي)

Source: Haut Conseil de la Coopération International, " Les non-dits de la gouvernance ", Editions Karthala, paris, 2001, p 97.

1.3.أسباب ظهور الحكم الراشد: هناك عدة أسباب لظهور فكرة الحكم الراشد[28]، لعل أبرزها السرعة المتناهية لعمليات العولمة، خاصة ما تعلق بزيادة تحرير تجارة السلع والخدمات المالية، وما تفرزه من مخاطر

تنتج عن زيادة وتعميق الترابط بين الاقتصاديات الدولية، والمتمثلة في طبيعة العدوى أو الانتشار التي تتمتع بها الأزمات المالية وصعوبة احتوائها، والسبب الآخر هو ادراك بعض المؤسسات التنموية الدولية وعدد كبير من الاكاديميين البارزين ومسؤولين في القطاع العام ومنظمات المجتمع المدني العالمي بأن إدارة الاقتصاد العالمي خلال العقود الماضية لم تكن مرضية، ولم تعد تتلاءم مع الظروف التي أفرزتها ظاهرة العولمة، إضافة إلى انعكاساتها السلبية على الاستقرار السياسي والاجتماعي، وبالتالي فشل وقصور المدرسة الفكرية الاقتصادية الليبرالية الجديدة التي سيطرت على مسيرة التنمية العالمية خلال العقدين (1980 . 1990 و 1990 . 2000) والتي أثبتتها أزمه الديون في الثمانينات وأزمات المكسيك 1995 والبرازيل (1998 . 1999) والأرجنتين (1995 . 2001) وروسيا 1998 وتركيا 2001، ودول جنوب شرق آسيا عام 1997. ويعزز أصحاب هذا الرأي على صحة نظريتهم بأن النمو الاقتصادي لم يتحقق وأن الفقر وعدم المساواة في طروحات المؤسسات الدولية التي تحدثت عن وجود تقدم ملموس ومرضي في تحقيق النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر وعدم المساواة، في حين ترى المؤسسات الدولية بان مكمن الخلل الفعلي هو في عدم تطبيق الصحيح لأسس النظام الاقتصادي الحر ومبادئه فضلا عن غياب الاطار المؤسساتي الضامن للحكم.

. مفهوم الحكم الراشد: ويمكن أن نعرض عدة تعاريف للحكم الراشد أهمها[29]:

. يعرف الحكم بأنه: " التقاليد والهيئات التي من خلالها تمارس السلطة في بلد ما".

. عرف أيضا: " أسلوب وطريق الحكم والقيادة، تسيير شؤون منظمة قد تكون دولة، مجموعة من الدول، منطقة، مجموعة محلية، مؤسسات عمومية أو خاصة، فالحاكمية ترتكز على أشكال التنسيق، التشاور، المشاركة والشفافية في القرار".

2.3.معايير الحكم الراشد: نظراً لاختلاف مفهوم الحكم الرشيد بين الجهات المختلفة تتباين معاييره باختلاف أهدافه. فتقرير التنمية الإنسانية العربية يركز على المعايير الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يركز على المعايير السياسية، فالبنك الدولي يركز على المعايير الاقتصادية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تركز على المعايير الإدارية. ونظراً لأن مصطلح الحكم الرشيد مرتبط بتطبيقات كوفمان وأخرون في البنك الدولي، الذي حدد طرق قياس ستة معايير للحكم الرشيد على مستوى دول العالم، وهي التي سوف تستخدمها هذه الدراسة في جانبها التطبيقي، فسوف يقتصر ذكرنا على هذه المعايير الستة فقط، والتي تُعتبر مبادئ الحكم الرشيد، وعلى النحو الآتي[30]:

. **المشاركة والمسألة:** وتعني مشاركة جميع أفراد المجتمع في اتخاذ القرار وذلك من خلال قنوات مؤسسية تمكن المجتمع من التعبير عن رأيه في صنع القرار، والتي تضمن حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان، وأن يكون جميع المسئولين ومتّخذي القرار في الدولة خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء.

. **الإستقرار السياسي وغياب العنف:** وتعني استقرار النظام السياسي وقبول جميع أطراف الدولة به، بما في ذلك المعارضين لسياسات الحكومة. كما يتضمن هذا المعيار حجم العنف المُعبر عن عدم الرضا السياسي من بعض الأطراف سواء من الموالين للحكومة أو المعارضين لها.

. **فعالية الحكومة:** أي فاعلية إدارة مؤسسات الدولة، ومدى كفاءتها في توظيف الموارد الوطنية بطريقة سليمة وواضحة تخدم المجتمع، وقدرة الدولة على العمل في خدمة الصالح العام، وتتضمن إدارة الأموال العامة والقدرة على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات بفاعلية.

. **جودة التشريع:** وتتضمن منظومة التشريعات القانونية التي تحدد من خلالها علاقة الدولة بالمجتمع، وتضمن سلامة وحقوق الأفراد مهما كانت ألوانهم وتوجهاتهم وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، وتطبيق القوانين المشرعة بما يضمن إرساء قواعد العدالة بين أفراد المجتمع. وهذا يشمل وجود قوانين وأنظمة وتشريعات ولوائح متداولة ومتعارف عليها وشفافة.

. **سلطة القانون:** يعني أن الجميع، حكّاماً ومسؤولين ومواطنين، يخضعون للقانون ولا شيء يسمو عليه، وهناك أطر قانونية وآليات النزاع القانوني وضمان حق التقاضي، واستقلال القضاء، وأن تطبّق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأن تكون هذه القوانين متفقة مع معايير حقوق الإنسان وتكون ضمانة لها ولحريّات الإنسان . ويجب أن تكون كافة الأطراف واثقة من احترام هذه القواعد ومن تطبيقها.

. **مراقبة الفساد ومحاربته:** وتعني عدم التردد في كشف حالات الفساد في الدولة وتحويلها للقضاء وكشف الفاسدين ومحاسبتهم.

إن تطبيق هذه المبادئ سوف يؤدي إلى تحقيق العدالة والمساواة والمشاركة وحرية المسألة وحماية حقوق الملكية والحد من استغلال السلطة وزيادة الثقة في الاقتصاد القومي بما يُسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي وإدامة التنمية.

ثالثا: مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر في اطار الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية

1.مؤشر التمثيل والمساءلة والاستقرار السياسي.يرتبط هذين المؤشرين ببعضهما، فعندما يكون هناك تمثيل حقيقي ناتج عن انتخابات نزيهة فان ذلك يدعم الاستقرار السياسي، وسيادة الاستقرار السياسي ضروري للتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة.

2.التمثيل والمساءلة : بحسب تقرير البنك الدولي لسنة 2013، فإن مؤشر التمثيل والمساءلة يقيس مدى قدرة المواطنين على المشاركة في انتخاب ممثليهم وحكوماتهم فضلا عن حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات والإعلام الحر.

الجدول (3): تطور مؤشر إبداء الرأي والمساءلة خلال الفترة 2000 .2013

في الجزائر

السنوات	مؤشر إبداء الرأي والمساءلة
2000	13
2002	17.3
2003	17.3
2004	24.5
2005	26.4
2006	22.1
2007	19.7
2008	19.7
2009	17.1
2010	18
2011	18.3
2012	22.3
2013	22.7

المصدر: تحديث لموقع البنك الدولي على الموقع:www.govindicators.org

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المؤشر لم يصل إلى رقم 30، أي أنه لم يصل إلى الوضع الجيد إطلاقا، حتى وإن عرف بعض التحسن خلال بعض الفترات (2000 . 2005)، ولكن ابتداء من سنة 2006 عرف هذا المؤشر هبوطا، حتى وإن عرف بعض التحسن في السنوات الأخيرة.

3.مؤشر الديمقراطية:

يعكس ذلك الوضع المتدني لهذا المعيار في الجزائر، تبقى محدودة ودون المستوى المطلوب. هذا ما ينعكس سلبا على مؤشر الديمقراطية.

الجدول رقم (3): تطور مؤشر الديمقراطية للفترة (2006 . 2011)

البيان	2006	2008	2010	2011
الترتيب	132	133	125	130
قيمة المؤشر الكلية	3.17	3.32	3.44	3.44
العملية الانتخابية والتعددية	2.25	2.67	2.17	2.17
آداء الحكومة	2.21	2.21	2.21	2.21
المشاركة السياسية	2.22	3.89	2.78	2.78
المشاركة الثقافية	5.63	4.38	5.63	5.63
الحريات المدنية	3.53	3.53	4.41	4.41

- تتراوح رتبة الدولة من نقاص 10 درجات (الأقل ديمقراطية) إلى 10 درجات (الأكثر ديمقراطية)
- **المصدر**: www.economist.com

نلاحظ من الجدول السابق أن الجزائر تصف دوما في المراتب الخيرة لمؤشر الديمقراطية أي ضمن 35 دولة الأخيرة من مجموع 167 دولة. وبالتالي فيعبر عن وضعيتها بانها ضمن الدول الأقل ديمقراطية، رغم بعض التحسينات التي عرفها هذا المؤشر، إلا أنه غير كافي مما يعيق الاستقرار الاقتصادي وبالتالي جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

4.مؤشر نوعية التنظيم والإجراءات خلال الفترة 2000 . 2013. ويسمى أيضا بالمؤشر المؤسساتي لطبيعته النوعية. يمكن تبيان تطور هذا المؤشر في الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4): تطور مؤشر التنظيم والإجراءات خلال الفترة (2000 . 2013).

السنوات	مؤشر نوع التنظيم والإجراءات
2000	23
2002	28.9
2003	29.9
2004	29.9
2005	38.2

2006	29.9
2007	27.2
2008	21.8
2009	13.4
2010	10.5
2011	10
2012	9.1
2013	11.5

المصدر: تحديث لموقع البنك الدولي على الموقع:www.govindicators.org

يتضح من خلال هذا المؤشر المهم أن الجزائر لم تأخذ وضعا مريحا خلال فترة الدراسة وتعود أسباب ذلك إلى عدم تحقيق عمليات إصلاح اقتصادي حقيقية مثلا الخوصصة، إذ بقي القطاع العام هو المهيمن على الاقتصاد في غياب سوق مالية فعالة تؤدي إلى استقطاب المدخرات المالية.

كما ان التشريعات المعمول بها عجزت عن امتصاص أموال السوق الموازية. ومحدودية المعلومات وضعفها ونقص التشريعات.

كما ان نقص الرقابة على البنوك والذي إنجر عنه ركود على مستوى البنوك الخاصة في آدائها وحل بعضها بسبب الافلاس.

كما أقرت التقارير الصادرة عن البنك الدولي ضعف مناخ الاستثمار في الجزائر وعجزه عن جلب مستثمرين خارج قطاع المحروقات ومواجهة عقبات البيروقراطية، الرشوة، ثقل الاجراءات الضريبية والجمركية. يلاحظ كل ذلك من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية.

.الجدول رقم (5): تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2000.2012)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
قيمة المؤشر	56.8	57.3	61	57.7	58.1	53.2	55.7	55.4	56.2	56.6	56.9	51	52.4

المصدر:www.geritage.org.index

يوضح هذا المؤشر أن الحرية الاقتصادية في الجزائر تعرف تحسنا حمن فترة إلى أخرى، وذلك بسبب الاهتمام بالمرافقة في مجال الاستثمار المحلي منه والأجنبي، من خلال إنشاء لا مركزية في مجال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

كما تعود أسباب تحسن هذا المؤشر إلى التطور في تقديم الخدمات العامة، واستعمال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات من خلال مؤسسات الدولة.

رابعا- تقييم تجربة الحكم الراشد في الجزائر

لتقييم وقياس إدارة الحكم الراشد في أي دولة، يجب التركيز على المؤشرات التي تصدر عن البنك الدولي، والتي تعرف بمؤشرات كوفمان، وسيتم عرض هذه المؤشرات وتحليلها وفق الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (2000- 2016) التي شهدت الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية.

جدول رقم (06): مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر للفترة (2000- 2016)

المؤشرات / السنوات	الصوت والمساءلة	الاستقرار السياسي وغياب العنف/ الإرهاب	فعالية الحكومة	نوعية التنظيم	سيادة القانون	الحد من الفساد
2000	1.21 -	1.50 -	0.96 -	0.96 -	1.17 -	0.95 -
2002	1.12 -	1.69 -	0.61 -	0.59 -	0.59 -	0.94 -
2003	1.14 -	1.78 -	0.61 -	0.55 -	0.54 -	0.67 -
2004	0.82 -	1.37 -	0.52 -	0.54 -	0.55 -	0.63 -
2005	0.76 -	0.93 -	0.43 -	0.43 -	0.70 -	0.42 -
2006	0.92 -	1.12 -	0.47 -	0.56 -	0.66 -	0.48 -
2007	1.00 -	1.12 -	0.58 -	0.61 -	0.73 -	0.51 -
2008	0.99 -	1.09 -	0.61 -	0.79 -	0.71 -	0.56 -
2009	1.06 -	1.22 -	0.58 -	1.07 -	0.76 -	0.55 -

2010	1.03 -	126. -	0.48 -	1.17 -	0.75 -	0.49 -
2011	1.00 -	1.23 -	0.57 -	1.19 -	0.78 -	0.50 -
2012	0.90 -	1.32 -	0.54 -	1.28 -	0.75 -	0.47 -
2013	0.89 -	1.18 -	0.54 -	1.17 -	0.66 -	0.47 -
2014	0.82 -	1.17 -	0.48 -	1.28 -	0.73 -	0.62 -
2015	0.85 -	1.05 -	0.51 -	1.17 -	0.83 -	0.68 -
2016	0.80-	-1.00	-0.44	1.32-	0.80-	0.67-
قيمة المؤشر تتراوح في المجال [- 2.5، + 2.5] أي أدنى مستوى للمؤشر القيمة – 2.5، وأعلى قيمة للمؤشر + 2.5						

المصدر: من استخلاص الطالبات بالاستناد إلى:

Daniel KAUFMANN ; Aart KAAAY ; Massimo MASTRUZZI, Governance Matters VIII: Aggregate and Individual Governance Indicators 1996- 2015, Policy Research Working Paper 5430, The World Bank, Washington, sept 2017, (visit: www.govindicators.org).

بحسب المعطيات المتوفرة لدينا من الجدول السابق يمكن تحليل واقع الحكم الراشد في الجزائر على النحو التالي:

1- مؤشر الصوت والمساءلة: من الجدول نلاحظ أن جميع القيم سالبة تتراوح في المجال [- 1.14، - 0.76]، حيث نلاحظ أن المؤشر يسجل أدنى مستوى له سنة 2000 بقيمة (- 1.21) ليتحسن بصورة قليلة خلال سنوات من 2002 إلى 2004 ليسجل أعلى قيمة سنة 2005 بقيمة (- 0.76)، ثم تراجع المؤشر خلال سنوات 2006 إلى 2011 ليصل في سنة 2012 بقيمة (- 0.90) ثم سجل بعد ذلك تحسن ليصل سنة 2015 قيمة (- 0.85).

وتعكس هذه الأرقام الوضع المتدني لهذا المؤشر في الجزائر، وهو ما يدل على أن حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، وحرية الإعلام والمشاركة السياسية في الجزائر تبقى محدودة ودون المستوى، ولعل من بين أهم الأسباب وراء هذا هو فرض حالة الطوارئ في البلاد منذ 1992، والذي نتج عنه المزيد من التضييق على الحريات والنشاطات، وتكوين الأحزاب والجمعيات، وكذا حرية الصحافة والإعلام.

2- مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف: من خلال الجدول نلاحظ أن قيم هذا المؤشر تتراوح بين (-1.87) كأدنى قيمة سنة 2003 ومابين (- 0.93) كأعلى قيمة سنة 2005، وهذا يدل على أن تصنيف الجزائر في المرحلة (2000- 2004) ضمن المستوى الضعيف جدا، ربما تعود إلى الوضع الأمني الذي شهدته الجزائر خلال العشرية السوداء في تسعينيات القرن الماضي، بعد إلغاء الانتخابات التشريعية وحل حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ 1992 الذي أدخل البلاد في دوامة عنف كبيرة، وكذا التوترات السياسية التي شهدتها منطقة القبائل سنة 2001، والانقسامات والأزمات السياسية داخل الأحزاب.

أما التحسن الذي عرفه المؤشر بعد سنة 2004، فيعود إلى تحسن الوضع الأمني في البلاد بعد عزم السلطات على القضاء على المجموعات الإرهابية المتبقية، وقد وصل هذا المؤشر سنة 2005 إلى أعلى قيمة له خلال الفترة (2000-2016)، ويعود السبب إلى هدوء الوضع الأمني بشكل كبير وتراجع العنف وإجراء الانتخابات الرئاسية سنة 2004 في ظروف حسنة وصدور المرسوم الرئاسي المتعلق بالمصالحة الوطنية يوم 29 سبتمبر 2005، الذي يهدف إلى تعزيز الأمن واستقرار البلاد.

أما الفترة من (2006-2016) فقد سجل المؤشر تراجعا عما حققه سنة 2005 بسبب الامتناع عن التصويت والمقاطعة في الانتخابات التشريعية لسنة 2007، تقليص مبدأ التداول السلمي للسلطة بالتعديل الدستوري لسنة 2008 (إمكانية انتخاب الرئيس لأكثر من عهدتين)، التجاوزات الناتجة عن التزوير في الانتخابات، والخلافات والانقسامات داخل الأحزاب الكبرى في الساحة السياسية.

3- مؤشر فعالية الحكومة: من خلال الجدول نلاحظ أن هذا المؤشر عرف قيما أعلى من المؤشرين السابقين، حيث سجلت قيمه وضعا متوسط باستثناء سنة 2000 التي سجلت قيمة (- 0.96)، والملاحظ أنه عرف تطورا كبيرا خلال الفترة (2000- 2005) حيث وصل إلى أعلى قيمة (- 0.43) سنة 2005، ويرجع هذا التحسن إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تبنته الجزائر سنة 2001 والذي افرز نتائج ايجابية بتراجع مستوى الفقر والبطالة وتحسين القدرة الشرائية للمواطن، والخدمات الصحية.

أما الفترة (2006- 2015) فعرف تراجعا سنتي 2006 و 2007، ليعرف المؤشر ارتفاعا مستمرا بعد ذلك إذ سجل سنة 2010 (- 0.48)، خلال هذه الفترة واصلت الدولة جهودها التنموية حيث أقرت البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005- 2009)، والذي هو الآخر حقق نتائج ملموسة في التنمية انعكست على جميع القطاعات، وتبع هذا البرنامج التكميلي، برنامج التنمية الخماسي (2010- 2014)، وتعكس هذه البرامج بوضوح جهود الدولة لتحسين رفاهية المواطن و آمنه.

4- مؤشر نوعية التنظيم: من خلال الجدول نلاحظ أن تصنيف الجزائر في هذا المؤشر لم يسجل وضعا جيدا وتعود الأسباب في ذلك إلى عدم تحقيق الجزائر تقدم ملموس في مجال الخوصصة وغياب سوق مالية فعالة في سبيل استقطاب المدخرات المالية الخاصة، وكذا نقص الرقابة على البنوك وإفلاس بعض البنوك الخاصة كبنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي، والصندوق الجزائري الكويتي للاستثمار، وضعف مناخ

الاستثمار في الجزائر بسبب عوامل البيروقراطية والرشوة وثقل الإجراءات والسياسة الضريبية والجبائية والجمركية، وعدم الاستقرار في منظومة القوانين والتشريعات.

5- مؤشر سيادة القانون: نلاحظ من الجدول أن هذا المؤشر بقي يتراوح ما بين متوسط وضعيف، على الرغم من أنه عرف تحسنا سنة 2003 (- 0.54) مقارنة بسنة 2000 (- 1.17) حيث وصل إلى أعلى مستوى له خلال الفترة (2000- 2016)، ليعرف بعد ذلك تدهورا مستمرا عما سجله سنة 2003، ومن بين الأسباب التي جعلت الجزائر تسجل مستويات ضعيفة متوسطة في هذا المؤشر هو: عدم استقلالية القضاء وتأثره بالحكومة وأطراف أخرى؛ عدم التزام الحكومة بتطبيق جميع القوانين المشرعة التي بقي البعض منها حبر على ورق في انتظار صدور القوانين التنظيمية؛ نقص الثقة ما بين المواطنين والجهاز الأمني بسبب تصرفات بعض أعوان الأمن وانحيازهم لأصحاب المال والنفوذ وحالة الوضع الأمني المتأزم جراء الإرهاب بما ذلك حالة الطوارئ التي سادت البلاد منذ 1992؛ بقاء مشكلة المفقودين أثناء العشرية السوداء مطروحة؛ انتشار الجريمة والعنف في الوسط الجزائري؛ حقوق الملكية التي تعرف غموضا خاصة ما يتعلق بالملكية العقارية.

6- مؤشر الحد من الفساد: من خلال الجدول نلاحظ أن هذا المؤشر عرف تحسن ملحوظ بعد سنة 2000، ويعود ذلك إلى عزم الدولة على محاربة الفساد بكل أنواعه من خلال عدة إجراءات كاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2003، والمصادقة على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد سنة 2006، بالإضافة إلى قانون العقوبات والقانون الخاص بالوظيفية العمومية، رغم كل هذه التشريعات لم يرق هذا المؤشر إلى الوضع الجيد طوال الفترة (2000-2016) بسبب تفشي الفساد بين المسؤولين والموظفين العموميين في الدولة (التعامل بالرشاوى) ويعود سبب ذلك إلى عدم الالتزام الكلي بتطبيق قوانين وتشريعات مكافحة الفساد.

- تشير برامج الإصلاحات إلى انه يمكن أن نميز بين سياسات التكييف الهيكلي التي يقوم عليها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وبين تلك السياسات التي يمكن أن نطلق عليها " المدخل المستقل عن صندوق النقد الدولي "، وهو يشير إلى عملية توجيه ومواءمة للاقتصاد الوطني وفقا لأهداف مستجدة أو موضوعة سلفا لتخفيف أو تجنب الإثارة السلبية المتولدة عن طبيعة الاقتصاد الدولي، وتشمل على أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية، ولكن بعد الأزمات المالية تبين ما تتطلبه هذه الإصلاحات وتأثير ذلك على السوق والاقتصاد العالميين، ومع تباطؤ عملية الإصلاح وتناقض نتائجها وسلبياتها وانعكاساتها بدأ الحديث يدور حول الانحراف عن التوصيات العشر لإجماع واشنطن.

- أظهرت التجربة أن البرامج عانت من قصور شديد يرجع أساسا إلى هذه البرامج في حد ذاتها التي حاولت التعايش مع أنظمة اقتصادية عرفتها البلدان النامية ذو التوجه الإداري والتخطيط المركزي، وهذه الأنظمة تتميز بغياب الحوافز وانتشار الفساد وعدم الكفاءة، وكل هذه السمات لازمت القطاع العام في هذه البلدان طيلة فترة التجربة مع أنظمة التخطيط تجعل من الصعوبة تحقيق أهداف برامج إصلاح اقتصادي في ظل المواءمة والتعايش، وقد تبين إن المنافع المرتبطة بهذه البرامج لا تتم

بمجرد تطبيق هذه الوصفات، فقد بقيت النتائج في حالات كثيرة مرهونة بالسياسات الملائمة والمناخ المناسب.

- ❖ تبين كذلك أنه ليس من الحكمة تفادي الإصلاحات الاقتصادية وتأجيلها في ظل تراكم الاختلالات المالية، وأوجه القصور الهيكلي وتفاقم الأزمات، حيث يؤدي ذلك في المستقبل إلى زيادة تكاليف الإصلاح، ويرهن مستقبل الاقتصاد النامي، وتبين أيضا أن (الأزمة – الاختلال) هي السبب والدافع للإصلاحات، إلى جانب ذلك يأخذ البعد السياسي مكانته بحيث يتبلور المطلب الأساسي المؤدي إلى التغيير والإصلاح، كما تبين من خلال تجارب بعض الدول .كتونس . مثلا، وكما تبين أن دول المغرب العربي والدول النامية تعطي الأهمية القصوى لنجاح هذه السياسات بالاختيار الجيد للسياسات الماكرو .اقتصادية.

- ❖ كما أدت هذه الإصلاحات إلى تضمر الفئات التي تحملت أكبر الأعباء من جراء تكاليف الإصلاحات وخاصة في الحالات التي عرفت نموا منخفضا وهو ما يتطلب تقييم أسباب هذه النتائج، وتؤكد التجارب في الدول المغاربية أن تحقيق الانضباط عن طريق زيادة الإيرادات العامة فقط دون ضغط الإنفاق العام يعتبر عقابا للفئات محدودة الدخل على اعتبار أن وحدها من يتحمل عبء الإصلاح، و تبين كذلك أن كل تأخير في تنفيذ الأهداف المسطرة في مجال الإصلاحات الاقتصادية الكلية يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإصلاحات كما سيتضح في حالة دول المغرب العربي، كذلك اختيار التوقيت الجيد والمناسب يعتبر ذا أهمية في نجاح برامج الإصلاح.

- كما تبين الدراسات أن الطفرة النفطية هي المسؤولة عن عرقلة النمو في الجزائر وبالتالي فان الاعتماد على النفط أمر في غاية الخطورة يوقع الجزائر في طائلة المرض الهولندي.

- ❖ أما بخصوص مؤشرات الجيل الثاني من الإصلاحات، يمكن القول أن آليات الحكم هذه ومؤشراته هي الآن بنود للجيل الثاني من الإصلاحات تعتبر من الخطوات الأولى لتعزيز السياسات الاقتصادية، فما زالت الجزائر في مراتب متدنية في تطبيق الحكم الراشد، ففي مؤشر الرشوة صنفت الجزائر في مراتب أخيرة .

من بين التوصيات والاقتراحات التي يمكن إدراجها بعد هذا البحث ما يلي:

. الاستثمار في رأس المال الاجتماعي والمؤسساتي، لأن راس المال الاجتماعي المرتكز على الثقة والتضامن ما بين الفاعلين الأساسيين يعتبر عامل مهم للإصلاح.

. تحديد اطار للحكم الاقتصادي الصالح والمتكيف مع المجتمع وركيزة للتنمية الاقتصادية على المدى المتوسط والبعيد، يكون أكثر استقلالية.أكثر إنسانية، اجتماعي وأكثر ديمومة.

. ضمان تسيير أحسن للقطاع العمومي والرقابة الفعالة للتسيير العمومي للمالية واستغلال الموارد البشرية وعقلنة شبكات القرار، وإشراك النخب في القرار.

. ضرورة خلق محيط ملائم لتنمية المبادرات الخاصة، فإدارة الحكم تساهم في رسم السياسات وتطبيقها وهاته السياسات تحدد مناخ الأعمال سليم وجذاب للاستثمار.

. الارتقاء بنظام الحكم وحل النزاعات، فليس هناك نموذج واحد يمكن الاحتذاء به ، كما يتطلب الارتقاء بنظام الحكم استقرار المؤسسات، التنفيذية منها والقضائية، ومشاركة المجتمع المدني.

. تحسين نوعية الخدمات، فهناك العديد من الآليات المؤسساتية تلجأ أليها الحكومات لتحسين نوعية الخدمات العمومية فيمكن الاستعانة بآلية السوق لخلق ضغوط تنافسية ومنح المستعملين إمكانية اللجوء إلى موردين آخرين غير الموردين العموميين، كما يمكن الاعتماد على صيغة المقاولة مع المؤسسات الخاصة .

االهوامش والاحالات :

1.جميل حميد وجمال داوود، " الإصلاح في الدول النامية بين التوجهات الذاتية ووصفات صندوق النقد والبنك الدوليين 1970 .1990 "، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 32، الجامعة المستنصرية، 2000، ص .10

2.Dani Rodrik, " Institutions for high-qualities growth ", IMF conférence on second génération reforms,Washington, November,1999, p p 8-9.

3.إبراهيم العيسوي، " التنمية في عالم متغير "، دار الشروق، مصر، 2001، ص:.87

4.حاكمي بوحفص، " الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة "، العدد 7، مجلة شمال إفريقيا، الشلف، 2009، ص ص 6-9.

أنظر كذلك في:

Carlos Lopes, " consensus de washington à un post-consensus: vers une nouvelle économie ", www.geopolitique-africaine.com , consulté le 22/08/2014.

John Williamson, " un train de réformes, consensus de Washington " Finances et développement, septembre, USA, 2003, p 13..5

6.عماد الإمام، " المؤسسات والتنمية "، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 42، الكويت، 2005، ص 9.

7.Guillermo Ortiz, " Un nouveau souffle pour les réformes ", " Finances et développement, USA, septembre 2003, p 14.

8.Berr E, Combarnous F, " Vingt ans d'application du consensus de Washington à l'épreuve des faits ", Economie appliquée, tome LVIII, n°2,2005, paris, p.5-44

9.Berr E, Combarnous F, " Vingt ans d'application du consensus de Washington à l'épreuve des faits ", Economie appliquée, tome LVIII, n°2,2005, paris, p.5-44

10.بشير مصيطفى، " الفساد الاقتصادي : مدخل إلى المفهوم والتجليات "، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للدراسات، العدد 6، الجزائر، جويلية 2005، ص ص 9. 10.

11. الفساد لغويا يعني أخذ المال ظلما أو التلف والعطب أو الجدب والقحط أو القتل واغتصاب المال، ولفظ (corruption) أو الفساد بالإنجليزية مشتق من الفعل اللاتيني (rumpere) بمعنى الكسر؛ أي شيئا ما تم كسره، هذا الشيء كما قد يكون قاعدة سلوكية فإنه يمكن أن يكون قاعدة إدارية، وأن هذا الكسر يتم بهدف تحقيق منفعة، ويشترط في هذه المنفعة أن تكون ناتجة مباشرة عن فعل الفساد.

12. محمود عبد الفضيل، " مفهوم الفساد ومعاييره "، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 309، لبنان، نوفمبر 2004، ص ص 34..35

13. نفس المرجع، ص:.37

14. وصاف سعيدي، " الفساد الاقتصادي في البلدان النامية "، المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، مارس 2005، ص 339.

15.أحمد مخلوف، " الأزمة المالية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي "، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي : حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، 20 -21 أكتوبر، 2009، ص 16.

16.زياد علي عربية، " غسيل الأموال، آثاره الاقتصادية والاجتماعية ومكافحته دوليا وعربيا "، مجلة الأمن والقانون، كلية الشرطة، العدد 9، دبي، 2001، ص 3.

17. بن لحسن الهواري، مرجع سبق ذكره، ص 18.

18. بوزيد سايح، " معضلة الفساد الإداري وتدابير مواجهتها من خلال معايير الحكم الراشد "، مداخلة في الملتقى الوطني الرابع بعنوان: تحيات الجماعات المحلية وتطوير أساليب تمويلها، جامعة يحيى فارس، المدية، 10-11 مارس 2010، ص:.41

19. بوطالب قويدر، " إشكالية الإصلاح المؤسساتي والتنمية الاقتصادية في الوطن العربي: التجربة الجزائرية "، ملتقى وطني حول البيئة المؤسساتية، سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة تلمسان، 24-25 نوفمبر 2014، ص 16.

20. نفس المرجع ، ص:.19

21. رياض بن جليلي، " برامج الإصلاح المؤسسي"، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 77، الكويت، نوفمبر 2008 ، ص.12

22. نفس المرجع ،ص:.14

23. رحوي حسنية، " الإصلاح المؤسسي كمدخل للتنمية الاقتصادية "، ملتقى وطني حول البيئة المؤسساتية، سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة تلمسان، 24-25 نوفمبر 2014، ص 25.

24.نفس المرجع ،ص:.26

25. رياض بوريش، " الحوكمة "، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول الحوكمة واستراتيجية التغيير في الاقتصاديات النامية، 8-9 أفريل 2004، جامعة سطيف، ص ص 214.-215

Philipe Moreau Defarges, " La Gouvernance ", 2 éme édition, PUF, paris, 2003, p 5.26 .

27. ظهر المفهوم عام 1989 بكتابات البنك الدولي عن كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد في الدول الإفريقية جنوب الصحراء، حيث تم الربط بين الكفاءة الإدارية الحكومية والنمو الاقتصادي، فوفقا لهذه الأدبيات فان الأدوات الحكومية للسياسات الاقتصادية ليس من المفروض فقط أن تكون اقتصادية وفعالة، ولكن أيضا لابد من أن تكفل العدالة والمساواة، ولقد نما المفهوم بعد ذلك ليعكس قدرة الدولة على قيادة المجتمع في إطار من سيادة القانون. وفي بداية تسعينيات القرن الماضي أصبح التركيز على الأبعاد الديمقراطية للمفهوم من حيث تدعيم المشاركة وتفعيل المجتمع المدني وكل ما يجعل من الدولة ممثلا شرعيا لمواطنها (أنظر: جمعة سلوى شعراوي، مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع: إشكاليات نظرية، في المستقبل العربي، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 249، 1999/11، ص 108).

The World Bank, " Gouvernance et Dévelopment ",The World Bank Publication, Washington, 1992, p2.28

29. بيير كالام وأندريه تالمان، " الدولة في القلب: مبادئ جديدة لتسيير آليات الحكم "، ترجمة سمير إبراهيم غبور، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2006، ص 24.

30. Daniel KAUFMAN, Avec Edouard AL-DAHDAH, " La Gouvernance dans le monde: constats et implications pratiques ", Institut de la Banque mondiale, présentation au colloque du conseil National Economiques et social, Alger, 3 février 2007, p 11.